الطرق وامر بهدم حوانيت كان اصحابها قد انشأ جروها من البلدية ودفعوا قيمة الايجار فأمر بهدمها قبلما يستوفي اصحابها وقت الايجار وابى ان يعوض عليهم بشيء

وحدثني الاخر وهو احد اصحاب محل كساب التجار انه اتفق ان دخل الى صندوق المكان قطعة من النقود العثمانية قيمتها خمس ليرات فاردت ان ادفعها للحكومة فقيل لي ان البنك العثماني لا يقبضها مما لم يحسم اربعة بشالك من قيمتها الاصلية فوضعت في نفسي ان احاول دفعها الى الحكومة بقيمتها ولو اضعت وقتي فاخذتها الى البنك فقيل لي كما كنت قد سمعت . ثم قلت علينا للحكومة اموال ويركو فادفعها لها ولما عرضتها عليها قالت بنقص اربعة بشالك . ثم قلت آخذها الى دفتردار الولاية فهو اولى بقبضها فعدت من عنده ولي ذات الاختبار السابق . اخيراً قلت بقي علي مفتش المالية فهو موكل بالمناظرة على الاموال العثمانية وصرفها فذهبت اليه واحببت ان ابلغه بالكلام القاسي استثارة لحماسته وتوصلاً الى غايتي فبادرته بقولي يا افندي لو سمعت احد العثمانيين يقول ان السلطان امير المومنين كاذب ما كنت تقول استغفر الله حالاً وكان سبقني الى التلفظ بذلك التعبير فلفظناه معاً ثم قال « ومن قال ذلك » قلت البنك العثماني ودائرة الويركو حتى دفتردار الولاية قال وكيف ؟ فابرزت له الخمس ليرات وقلت ماذا يقول السلطان عن قيمة هذه قال خمس ليرات قلت « ولم يريدوا ان يقبضوها الا بحسم اربعة بشالك من قيمتها الاصلية » وظننت حينئذ اني بلغت ضالتي المنشودة ولكن كم كان عجبي حينما اجاب جازما افندم ان البنك العثماني لا يقبله بقيمته الاصلية فكيف نعمل وانما التجار والأهالي يقبضون النقود لكي يدفعوها للمصارف . وبعد اخذ ورد وجدال عنيف التفت الى ساعتي واذا هي اثنتا عشرة فعلمت اخيراً اني انفقت ثلاث ساعات من وقتي الثمين على غير طائل ودفعتها اخيراً بحسم الاربعة بشالك من قيمتها الاصلية

شد ما كانت لهجة جريدة ابابيل ثقيلة في سفها وتعنيفها لمجلة الكلية والمبشرين الاميركان . ولما كان قد حصل ذلك على اثر النزاع بين التنير والنصارى استعمل الوالي كل سياسة حزم حرصاً على خواطر النصارى ومديري ذلك المعهد العلمي ان تثور فتشر في اليوم التالي بياناً في جرائد بيروت فحواه ان ما فعلته ابابيل يعد بمثابة مخاصمة الجهل للعلم وانها اذا عادت الى لهجتها هذه تغرم وتوقف عن الصدور

توفي الشيخ محيي الدين افندي الخياط وهو رجل علم كان متولياً اصدار الاقبال وتحرير « بيروت » الرسمية فشى في جنازته الكثيرون

— الترتيب في العمل والدقة في ارسال الطلب تجدهما في محل معوشي اخوان

الجنسية الاميركية

ان المسألة السورية في تشارلستون شاغلة فكر كل سوري يقطن في الولايات المتحدة حتى لقد رأينا جرائدنا العربية في نيويورك تملأ بذكرها حقولاً واسعة من صفحاتها وتبحث بحكم القاضي سميث في دعوى المواطن الخواجا جورج ضو . وقد حامت الافكار حول هذه المسألة وتضاربت الاقوال والاعتقادات بنهايتها والطريقة الاكثر صلاحية للتوصل بها الى الحد الاخير وتلك عادة من عوائد السوريين الذين كثيراً ما يهتمون تجاه حادث بسيط . وقد ارتأى بعضهم وجوباً لجمع المال واستهجن ذلك البعض الاخر وبالتالي كدنا ننقسم على انفسنا وتتمزق كلمتنا وربما افضى الامر الى ما لا تحمد عقباه رغماً عن ان المسألة بسيطة لو كانت تختص بغيرنا من الشعوب الغربية لتكفل منهم ابن عشر سنين بحلها وفاز

التراتع والقوانين وقد دوخ اجدادنا الارض « التي كانت معروفة في ايامهم » وداست خيلهم شواطئ الاتلنتيكي الشرقية ووو . . .

هذه افكار تطرق راس كل سوري في خلوته وعلى سريره ولا ينام الا وهو مكتف بذكر شرف اصله وفاتح بطيب عنصره زاعماً ان الناس دونه مقاماً وربما يتصور ان وجوده في اميركا تواضع منه ولا لوم عليه اذا شمخ بانفه عليها . ومن اكبر البلايا والمنكرات ان يرى الاميركيين قد بخسوه حقه ولم يعرفوا اهمية منزلته وطيب اريحته وينزلوه في منزلة يرتاح اليها .

ان هذه افكار بحد ذاتها لا تصدر الا عن قلوب كبير ومقاصد عالية وانما ينقصها التهذيب لاجل تحسين وضعها وابراز ها وتحليل « كيماوي » لاستخراج الهوس منها هي خيالات في رؤوس السواد الاعظم من الشعب السوري وليس على ظواهرنا شيء منها

هي تصورات في ادمغتنا لا تنطبق على اعمالنا فلنذكر الان ولنسأل بعضنا هل قصدنا عملاً ما واتفقنا عليه مهما يكن تافهاً ؟ او هل اقمنا في مكان ولم يتبرم المجاورون منا وينكروا علينا صراخنا في افراحنا وضجيجنا في اجتماعاتنا وعويلنا في مآتمنا ؟ او هل اتفقت اثنتان من جمعياتنا على تمثيل رواية وخدمة مبداء عام اومشروع وطني ؟ او هل ثمة من يستغرب ان توقنا حادثة تشارلستون الحاضرة الى عواقب وخيمة وان تكن هي وسببها تافهين

مهلاً ايها المواطنون . ان حكم القاضي سمث معاكس لمصلحتنا وجائر بحقنا ولكن لنتأمل . هل نحن سالكون السبيل التي تفضي بنا الى رد كيده في نحره . هو ابرز حكمه ودافع عنه بما لاح له من البراهين العقلية والتاريخية واعاد النظر في الحكم مرة اخرى وايده ثم انه تشبث بنقطة مهمة لم يتحول عنها في تفسير الشريعة وهي ان ان القانون الاساسي يقضي بقبول الاوربيين في الجنسية ويحظرها على الاسيويين . دون استثناء سوريا . ولكي يدرأ عن نفسه الشبهات كقاض قال ان واضعي القانون ربما لم يقصدوا منع السوريين الا عرضاً غير ان اعتقاده بعدم هذا القصد لم يمنعه من حبس اوراق الجنسية ورفض قبول المواطن لان التخمين والظنون لا يبنى عليها احكام قانونية . فمن طالع هذا الحكم يتبين له ان حكم قانوني ولا يبعد ان المحكمة العليا تويده اذا رفع اليها فتذهب الاموال والمساعي ادراج الرياح . والذي اعتقده ان ثوران المواطنين في تشارلستون ضرب من التسرع وكان الاجدر بهم التريث الى ان يهتدوا الى طريقة لحل المعضلة ولا يخلقوا من الحادث التافه عاصفة هوجاء في حين ان كل السوريين في الولايات المتحدة لا يصادفون اعتراضاً من القضاة حين يطلبون الجنسية الاميركية . واعتقد ايضاً ان حل هذه المسألة لا يحتاج مطلقاً الى مال مجموع ذلك اذا ولج القائمون بحلها الابواب الشرعية المعدلة وليس ثمة امامنا من ينصفنا خير ا من مجلس الكونغرس بواسطة وفد يتوجه الى واشنطون لهذه الغاية ويدفع اليه احتجاجاً لطيفاً من الجمعيات السورية في جهات مختلفة وباستخدام وسائط ادبية فعالة مع اصدقاء السوريين من الاميركيين ذوي الوجاهة والنفوذ وهكذا نفوز بسياسة التروي والهدوء بما يستحيل علينا ادراك بعضه ما دمنا نضج ولا نفعل شيئاً يستدعيه واقع الحال . ومن الطبيعي ان الكونغرس سينصفنا اذا لجأنا اليه خصوصاً وليس امامنا ما يعوقنا عن تحقيق امنيتنا الا تعصب بعض القضاة او غموض مواد في القانون اما الراي العام الاميركي فغير مضاد لنا ويمكننا ان نذكر والعهد غير بعيد كيف قاوم السواد الاعظم في واشنطون المستر كامبل واضطروه الى التحول عما كان قد اقر عليه

خطار يوسف
نكد

فلاكستاف اريزونا

American Citizenship
Khattar Yusuf Nakad
P3 Mercantile Library 5/14/14

مرجعيون لا ينزلون الى بيروت لحضور ذلك الاحتفال فتأمل

وحدثني بعضهم بان الوالي كثير الاستبداد وماهر في السياسة فعندما اراد توسيع الطرق امر بهدم حوانيت كان اصحابها قد استأجروها من البلدية ودفعوا قيمة الايجار فأمر بهدمها قبلما يستوفي اصحابها وقت الايجار وابى ان يعوض عليهم بشيء

وحدثني آخر وهو احد اصحاب محل كساب التجار انه اتفق ان دخل الى صندوق المكان قطعة من النقود العثمانية قيمتها خمس ليرات فاردت ان ادفعها للحكومة فقيل لي ان البنك العثماني لا يقبضها مما لم يحسم اربعة بشالك من قيمتها الاصلية فوضعت في نفسي ان احاول دفعها الى الحكومة بقيمتها ولو اضعت وقتي فاخذتها الى البنك فقيل لي كما كنت قد سمعت . ثم قلت علينا للحكومة اموال ويركو فسأدفعها لها ولما عرضتها عليها قالت بنقص اربعة بشالك . ثم قلت آخذها الى دفتردار الولاية فهو اولى بقبضها فعدت من عنده ولي ذات الاختبار السابق . اخيراً قلت بقي علي مفتش المالية فهو موكل بالمناظرة على الاموال العثمانية وصرفها فذهبت اليه واحببت ان اباغته بالكلام القاسي استثارة لحماسته وتوصلاً الى غايتي فبادرته بقولي يا افندي لو سمعت احد العثمانيين يقول ان السلطان امير المومنين كاذب أما كنت تقول استغفر الله حالاً وكان سبقني الى التلفظ بذلك التعبير فلفظناه معاً ثم قال « ومن قال ذلك» قلت البنك العثماني ودائرة الويركو حتى دفتردار الولاية قال وكيف ؟ فابرزت له الخمس ليرات وقلت ماذا يقول السلطان عن قيمة هذه قال خمس ليرات قلت « ولم يريدوا ان يقبضوها الا بحسم اربعة بشالك من قيمتها الاصلية » وظننت حينئذ اني بلغت ضالتي المنشودة ولكن كم كان عجبي حينما اجاب جانم افندم ان البنك العثماني لا يقبله بقيمته الاصلية فكيف نعمل وانما التجار والاهالي يقبضون النقود لكي يدفعوها للمصارف . وبعد اخذ ورد وجدال عنيف التفت الى ساعتي واذا هي اثنتا عشرة فعلمت اخيراً اني انفقت ثلاث ساعات من وقتي الثمين على غير طائل ودفعتها اخيراً بحسم الاربعة بشالك من قيمتها الاصلية

شد ما كانت لهجة جريدة ابابيل ثقيلة في سفهها وتعنيفها لمجلة الكلية والمبشرين الاميركان . ولما كان قد حصل ذلك على اثر النزاع بين التنير والنصارى استعمل الوالي كل سياسة حزم حرصاً على خواطر النصارى ومديري ذلك المعهد العلمي ان تثور فنشر في اليوم التالي بياناً في جرائد بيروت فحواه ان ما فعلته ابابيل يعد بمثابة مخاصمة الجهل للعلم وانها اذا عادت الى لهجتها هذه تغرم وتوقف عن الصدور

توفي الشيخ محيي الدين افندي الخياط وهو رجل علم كان متولياً اصدار الاقبال وتحرير « بيروت » الرسمية فشيع في جنازته الكثيرون

— الترتيب في العمل والدقة في ارسال الطلب تجدهما في محل معوشي اخوان

الجنسية الاميركية

ان المسألة السورية في تشارلستون شاغلة فكر كل سوري يقطن في الولايات المتحدة حتى لقد رأينا جرائدنا العربية في نيويورك تملأ بذكرها حقولاً واسعة من صفحاتها وتبحث بحكم القاضي سميث في دعوى المواطن الخواجا جورج ضو . وقد حامت الافكار حول هذه المسألة وتضاربت الاقوال والاعتقادات بنهايتها والطريقة الاكثر صلاحية للتوصل بها الى الحد الاخير وتلك عادة من عوائد السوريين الذين

نعم ان المصاب عظيم والخطب جسيم . كيف لا وان القاضي سميث يريد تحقيرنا وسلب قوقاسيتنا ونحن اشراف وعريقون بالشرف ومنا خرج الملوك العظام والقود الامجاد والرسل والانبياء ونحن نحن موجد اصول العلوم والفنون وواضعو الشرائع والقوانين وقد دوخ اجدادنا الارض « التي كانت معروفة في ايامهم » وداست خيلهم شواطىء الاتلنتيكي الشرقية ووو ...

هذه افكار تطرق راس كل سوري في خلوته وعلى سريره ولا ينام الا وهو مكتف بذكر شرف اصله وقانع بطيب عنصره زاعماً ان الناس دونه مقاماً وربما يتصور ان وجوده في اميركا تواضع منه ولا لوم عليه اذا شمخ بانفه عليها . ومن اكبر البلايا والمنكرات ان يرى الاميركيين قد بخسوه حقه ولم يعرفوا اهمية منزلته وطيب اريحته وينزلوه في منزلة يرتاح اليها .

ان هذه افكار بحد ذاتها لا تصدر الا عن قلوب كبير ومقاصد عالية وانما ينقصها التهذيب لاجل تحسين وضعها وابراز ها وتحليل « كيماوي » لاستخراج الهوس منها هي خيالات في رؤوس السواد الاعظم من الشعب السوري وليس على ظواهرنا شيء منها

هي تصورات في ادمغتنا لا تنطبق على اعمالنا فلنذكر الان ولنسأل بعضنا هل قصدنا عملاً ما واتفقنا عليه مهما يكن تافهاً ؟ او هل اقمنا في مكان ولم يتبرم المجاورون منا وينكروا علينا صراخنا في افراحنا وضجيجنا في اجتماعاتنا وعويلنا في مآتمنا ؟ او هل اتفقت اثنتان من جمعياتنا على تمثيل رواية وخدمة مبداء عام اومشروع وطني ؟ او هل ثمة من يستغرب ان سوقنا حادثة تشارلستون الحاضرة الى عواقب وخيمة وان تكن هي وسببها تافهين

مهلاً ايها المواطنون . ان حكم القاضي سمث معاكس لمصلحتنا وجائر بحقنا ولكن لنتأمل . هل نحن سالكون السبيل التي تفضي بنا الى رد كيده في نحره . هو ابرز حكمه ودافع عنه بما لاح له من البراهين العقلية والتاريخية واعاد النظر في الحكم مرة اخرى وايده ثم انه تشبث بنقطة مهمة لم يتحول عنها في تفسير الشريعة وهي ان ان القانون الاساسي يقضي بقبول الاوربيين في الجنسية ويحظرها على الاسيويين . دون استثناء سوريا . ولكي يدرأ عن نفسه الشبهات كقاض قال ان واضعي القانون ربما لم يقصدوا منع السوريين الا عرضاً غير ان اعتقاده بعدم هذا القصد لم يمنعه من حبس اوراق الجنسية ورفض قبول المواطن لان التخمين والظنون لا يبنى عليها احكام قانونية . فمن طالع هذا الحكم يتبين له انه حكم قانوني ولا يبعد ان المحكمة العليا توئيده اذا رفع اليها فتذهب الاموال والمساعي ادراج الرياح . والذي اعتقده ان ثوران المواطنين في تشارلستون ضرب من التسرع وكان الاجدر بهم التريث الى ان يهتدوا الى طريقة لحل المعضلة ولا يخلقوا من الحادث التافه عاصفة هوجاء في حين ان كل السوريين في الولايات المتحدة لا يصادفون اعتراضاً من القضاة حين يطلبون الجنسية الاميركية . واعتقد ايضاً ان حل هذه المسألة لا يحتاج مطلقاً الى مال مجموع ذلك اذا ولج القائمون بحلها الابواب الشرعية المعدلة وليس ثمة امامنا من ينصفنا خيرا من مجلس الكونغرس بواسطة وفد يتوجه الى واشنطون لهذه الغاية ويدفع اليه احتجاجاً لطيفاً من الجمعيات السورية في جهات مختلفة وباستخدام وسائط ادبية فعالة مع اصدقاء السوريين من الاميركيين ذوي الوجاهة والنفوذ وهكذا نفوز بسياسة التروي والهدوء بما يستحيل علينا ادراك بعضه ما دمنا نضج ولا نفعل شيئاً يستدعيه واقع الحال . ومن الطبيعي ان الكونغرس سينصفنا اذا لجأنا اليه خصوصاً وليس امامنا ما يعوقنا عن تحقيق